

السلطات اليمنية تعرض مكافأة لمن يساعد في اعتقال قتلة العنيزي



ألييا زوهي

صنعاء - «ا. ف. ب.»: ألزمت القيادات السياسية في اليمن بوضع حد لتجنيّد أطفال في القوات الحكومية، بحسبما افادت مسؤولية في الأمم المتحدة.

وقالت مبعوثة الأمم المتحدة للأطفال في مناطق النزاع ليلي زروقي في بيان «لقد شجعتني كثيرا التواعد التي قطعها الرئيس عبدربه منصور هادي ومسؤولو الحكومة بوضع حد لتجنيد

الأطفال في القوات الحكومية». وأسر هادي بعد لقاء زروقي الثلاثاء بوقت قصير. الأطفال ما دون الثامنة عشرة في القوى الأمنية والعسكرية بحسبما افادت وكالة الأنباء الرسمية.

ونكر بيان زروقي أنها أجرت «لقاء إيجابيا» مع عبدملك الحوثي. زعيم الشمر الشعبي في شمال البلاد، وقد التزم الحوثي به العمل على إعادة دمج

الأطفال في الحياة المدنية. وبحسب مصادر محلية، فإن اطراف كثيرة تجند أطفالا في صفوفها، بما في ذلك المجموعات القبلية المسلحة والثاقفة والقوات التابعة للواء علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع.

وتؤكد منظمة «ساج اليمنية الأهلية لحماية الطفولة أن 100 ألف طفل يمّني على الأقل انضموا إلى صفوف المجموعات المسلحة المختلفة.

وقالت زروقي أن «الأطفال يجب أن يذهبوا إلى المدرسة وليس إلى المعسكرات. أحت الحكومة على العمل بسرعة، وبدعم من الأمم المتحدة، على سحب الأطفال من القوات المسلحة والحرض على إعادة دمجهم في الحياة المدنية».

وأضافت أن «إعادة هيكلة القوات المسلحة بموجب اتفاق النقال السلطة تقدم في صة فريدة توضع حد للانتهاكات الخطيرة للأطفال ولجعل القوات الأمنية مهيئة».

وعلى صعيد منفصل عرض الدين أسس مكافأة قدرها 25 ألف دولار لمن يدلي بمعلومات تقود

لقتلة دبلوماسي سعودي لدى حقه بالرصاص يوم الأربعاء في هجوم القتل جهات الأمن في المسؤولية فيه على القاعدة.

وأبرز مقتل خالد العنيزي أحد مساعدي الملحق العسكري السعودي وحارسه اليمني التحديت التي يواجهها اليمن منذ الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية أن لجنة أمنية بحثت مكافأة قدرها خمسة ملايين ريال «25 ألف دولار» لمن يقدم معلومات تقود إلى القتل.

وقالت لجنة الأمن في بيان أن المهاجمين كانوا يرتدون زي رجال الأمن واعترضوا طريق سيارة نقل العنيزي وقتلوا النار عليها. وقتل الدبلوماسي السعودي وحارسه في الحال.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع قرب منزل العنيزي في إحدى ضواحي صنعاء لكن مسؤولا أمنيا قال يوم الأربعاء أن السلطات «تفترض أن القاعدة مسؤولة عنه».

هجمات الأمس

ترفع عدد ضحايا

الشهر الجاري إلى

145 قتيلاً

جثتين لشريطي ومدني ومعالجة شريطان.

وفي الطلوجة «50 كلم غرب بغداد» قال المقدم في الشرطة جمال عويد أن «ثلاثة اشخاص قتلوا واصيب سبعة الآخرون بجروح، جميعهم من المدنيين، في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف دورية للجيش في وسط المدينة».

وأكد الطبيب عمر دلي في مستشفى القلوجة تلقي جثث ثلاثة جنود ومعالجة سبعة اشخاص بينهم ثلاثة جنود اصيبوا في الهجوم.

وجاءت هجمات الأمس بعد مقتل 12 شخصا الثلاثاء في انفجار سيارات مفخخة استهدفت ثلاث حسينيات في شمال بغداد.

وتعد هجمات الامس الأكبر في العراق منذ التاسع من سبتمبر الماضي حين قتل 76 شخصا في سلسلة هجمات استهدفت مناطق

متفرقة من العراق. وقتل في العراق الذي يشهد منذ 2003 اعمال عنف يومية قتل فيها عشرات الآلاف، 145 شخصا منذ بداية شهر نوفمبر الجاري بحسب حصيلة اعدتها وكالة فرانس برس واستندت فيها إلى مصادر أمنية وطبية.

38 قتيلاً و17 جريحاً بهجمات مفترقة أعنفها في الحلة

العراق: الإرهاب يرقص «رقصة الموت»

على وقع الاعتداءات



موقع أحد اعتداءات الامس في الحلة

استهداف موكب

شيعي بعبوتين ناسفتين

يخلف 28 قتيلاً في أكثر

الأيام دموية منذ سبتمبر

الماضي

الحلة «العراق» - «ا. ف. ب.»: قتل 38 عراقيا واصيب 107 آخرون بجروح أمس في هجمات بينها تفجير عبوتين ناسفتين في موكب شيعي في الحلة «جنوب بغداد» أسفر عن سقوط 28 من القتلى، في أكثر الأيام دموية منذ نحو شهرين.

وقال مصدر محافظة بابل لوكالة فرانس برس أن «عبوتين ناسفتين انفجرتا في وسط الحلة» 95 كلم جنوب بغداد، واستهدفتا موكبا لزوار شيعية سيرا على الأقدام.

وذكرت مصادر طبية في مستشفى الحلة الجراحى وسعفون على الأرض وعنصر في الدفاع المدني أن تفجير مارتين العبوتين أسفر عن مقتل 28 شخصا بينهم امرأتان وثلاثة أطفال وسعفان وعنصر في الدفاع المدني، فيما أصيب 85 بجروح.

وأغلقت قوات الشرطة والحش موقع الهجوم، ومنعت الصحافيين من دخوله، بحسب ما افاد مراسل وكالة فرانس برس في المكان.

ووقع الهجوم في منطقة شعبية تنتشر فيها المطاعم الصغيرة والمحلات التي تبيع قطع غيار للسيارات خصوصا.

دشنت التصويت النهائي عليه قبل إرساله إلى «الريس»

مصر: «التأسيسية» تحسم ملف الدستور.. ومرسي يتحدى «الميدان»

«الإخوان»

يتظاهرون في

«التحرير» غداً..

والمعتصمون

يرفضون التراجع

القاهرة - «كوشاء»: دشنت الجمعية التأسيسية أسس التصويت النهائي على المسودة النهائية للدستور الجديد لإرسالها مباشرة إلى الرئيس محمد مرسي وسط دعوات للأعضاء المنتخبين إلى الإنشيام للمشاركة في إصدارها.

ووفقا لائحة سيكون التصويت في الجمعية التأسيسية في المرة الأولى بنسبة 67 في المئة وفي المرة الثانية سيكون 57 في المئة وبعد 24 ساعة تلم مراجعة المواد المرفوضة ليبحث بدائل لها وفي حالة رفضها في المرة الثانية يتم الغاؤها نهائيا من الدستور.

ودعا رئيس الجمعية التأسيسية للدستور المستشار حسام الغرياني أسس الاول الأعضاء المنتخبين للعودة قائلا «ادعو جميع المنتخبين أن يعودوا معنا غدا لننال جميعا شرف إصدار المسودة النهائية للدستور».

من جانبه رأى الأمين العام للجمعية التأسيسية للدستور الدكتور عمرو دراج أن المخرج الوحيد من الحالة التي تمر بها البلاد هو إنهاء الدستور في أسرع وقت ممكن «حتى لو جاء بنسبة



جانب من اعتصام معارضي الاعلان الدستوري

لوافق آقل مما كنا نأمل».

وتسرد في دوائر المعارضة المصرية معلومات عن أن الجمعية التأسيسية ستسلم مسودة الدستور فور التصويت عليها إلى الرئيس المصري وأن مرسي سيصدر الست قرارا يدعو المصريين إلى الاستفتاء عليه.

وتضمن ديباجة الدستور الجديد الذي يتم التصويت عليه عدة مبادئ من بينها أن الشعب المصري هو صاحب الحق الوحيد في تأسيس الدولة وتشريع السلطة وخضوع منه وتخضع لإرادته وتلتزم حدود اختصاصاتها ومسؤولياتها الدستورية وتحصى المال العام وتحافظ على موارد الدولة.

وتشمل الديباجة أيضا إقامة حياة ديمقراطية سليمة ترسخ للعداول السلمي للسلطة ونوسعه وتعمق التعددية السياسية والحزبية وتضمن نزاهة الانتخابات وإسهام

الشعب في صنع القرارات الوطنية. كما تشمل حرية المواطن في كل جوانب حياته فكرا وإبداعا وسكنا وأسلاكا وخلا وترحالا عن القنّاع كامل باعتبار أن الحرية حق سماوي فضلا عن المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمواطنات دونما تمييز أو محاباة أو وساطة.

وتنص على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة المصرية الحديثة وهي التي تضمن حرية الفرد ومشروعية السلطة وخضوع الدولة وغيرها من الأشخاص للقانون والتزامها باستقلال القضاء كما تضمن أيضا احترام الفرد كحجر الأساس في بناء الوطن وكرامته كامتداد طبيعي لكرامة الوطن إلى جانب التأكيد على الوحدة الوطنية كقيمة واجبة على الدولة والمجتمع وقاعدة للاستقرار والنفاك الوطني وكريزة بناء

الدولة المصرية الحديثة.

وتشمل الديباجة الدفاع عن الوطن كشراف وواجب وطني تحشد له الموارد البشرية والإعتمادات المالية واحتفاظ القوات المسلحة بمكانة خاصة باعتبارها الدرع الواقي للبلاد ومؤسسة وطنية محترقة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي ولا يجوز لسواها إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو ممارسة أي نشاط ذي طابع عسكري.

وتنص على أن الأمن نعمة كبرى تسهر عليه أجهزة الأمن لحماية الشعب وفرض موازين العدالة في ظل احترام كامل لسيادة القانون وكرامة الإنسان إلى جانب التأكيد على السلام العادل للعالم أجمع والتقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب.

وتؤكد الديباجة أن «الوحدة أمل الأمة العربية وهي نداء تاريخ

ودعوة مستقل وضرورة مصرى لا تتحقق الا في حماية أمة عربية قادرة عل ردع أي تهديد خارجي مهما كانت مصادره والدعوى التي تساتده» التي جانب التأكيد على التكامل والتآخي مع مجموعة دول حوض النيل والعالم الإسلامي. ويأتي التصويت داخل الجمعية التأسيسية على المسودة النهائية للدستور وسط أحداث وتطورات سياسية تشهدها البلاد لاسيما في أعقاب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي الخميس الماضي وثار ردودافعال متفاوتة. ومن بين هذه الردود قرار محكمة النقض برئاسة رئيس المحكمة رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار محمد ممتاز متولي لعليق العمل بجميع دوائر المحكمة لحين انقراط الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره الرئيس مرسي.

كما أعلنت الجمعية العمومية

الطائرة لمستشاري وقضاة محكمة استئناف القاهرة رفضها التام للقرارات الرئاسية الصادرة تحت مسمى «الاعلان الدستوري» معتبرة أن تلك القرارات انحطت على عدوان غير سميوق وقررت تعليق القضاء وخصائته وفرضت تعليق العمل بكافة الدوائر المدنية والجنائية للمحكمة اعتبارا من اليوم.

من جانبها قررت جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب اسلامية أخرى من بينها حزب «الثور» السفلي النفاخر غدا السبت في ميدان التحرير بوسط القاهرة حيث تعيضم عدد من الأحزاب والقوى السياسية منذ يوم الجمعة الماضي للرافضة لاعلان

وذلك تأييدا للرئيس مرسي. وكانت جماعة الإخوان المسلمين اعلمت الثلاثاء الماضي إلغاء مظاهرة حاشدة أمام جامعة القاهرة بمحافظة الجيزة بالزمان مع مظاهرات معارضة جرت تحت



محمد مرسي

الرئيس لـ «تأييم»

الأمريكية: نحن نتعلم كيف

نكون أحراراً.. وسأتخلي

عن سلطاتي الاستثنائية

فور إنجاز الدستور

لنفسه عندما تقر بلاده دستورا جديدا.

وقال «نحن نتعلم. نتعلم كيف نكون أحرارا. لم نشهد هذا الأمر أبدا من قبل. نتعلم كيف نتجاوز وكيف تكون لدينا آراء مختلفة، وكيف تصبح أغلبية أو أقلية». وأضاف «عندما يصبح لنا دستور، كل ما قمت به أو قلته الأسبوع الماضي سوف ينتهي» مضيفا «عندما يصبح لنا دستور، كل القرارات التي اتخذتها مؤخرًا، ستنتهي فورًا».

وردا على سؤال حول المعارضين الذين يتهمونه بأنه أصبح «فرعونا جديدا»، فقهه نافيا الأمر ومشائلا «فرعون جديدا» وهل بإمكانه أن يكون فرعونا جديدا؟» مضيفا «أنا مثله جدا وسوف أتيه دائما لأنحية نقل السلطة. أنا رئيس منتخب».

وأضاف «مسؤوليتي الرئيسية هي الحفاظ على السيفية الوطنية. عاتمة خلال هذه الفترة الانتقالية. هذا الأمر ليس سهلا. المصريون عازمون على التمسك على طريق الحرية والديمقراطية».